



## بدلا من 50 مليونا مقدمة من البنك الصناعي 150 مليون دينار محفظة لتمويل المشاريع الصغيرة

محمد عواضة

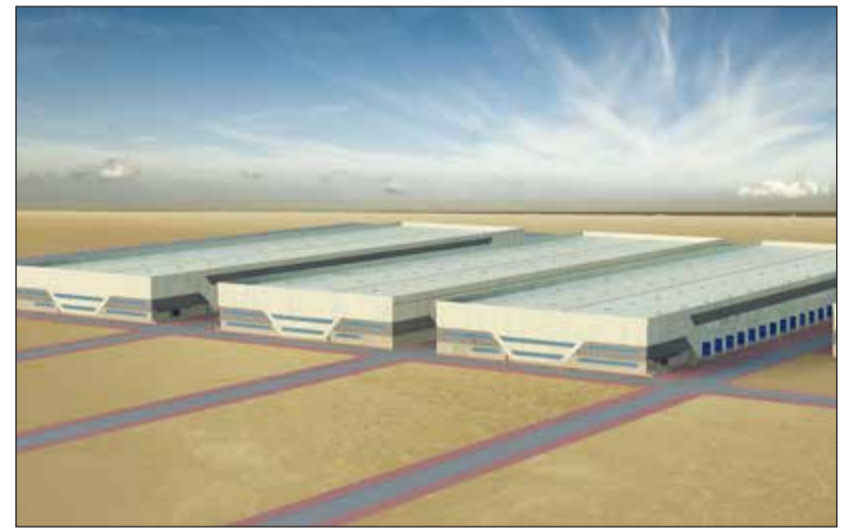
وحقوقهم المالية كحد أدنى. ووفقا للمذكرة، تقوم الهيئة العامة للاستثمار بعد التنسيق مع الهيئة العامة للصناعة بالاتفاق مع بنك الكويت الصناعي على شروط وأحكام ادارة المحفظة بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، على أن يؤخذ المبلغ المخصص للمحفظة من الاحتياطي العام للدولة، بعد أن أثبتت المحفظة نجاحها في الأسهم بالاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل للشباب وتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

على أن يلتزم الوزير المختص بتقديم تقرير نصف سنوي لمجلس الأمة يبين فيه عدد المشاريع التي ساهمت المحفظة في تمويلها ونوعية النشاط الممول والوضع القائم للمشاريع وقت التقييم والحالة المالية لكل مشروع من المشاريع المدعومة من المحفظة وكل انشطتها ذات العلاقة.

أقر الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بزيادة محفظته المالية لدى بنك الكويت الصناعي من 50 مليون دينار إلى 150 مليون لدعم تمويل النشاط الحرفي والمشاريع الصغيرة للكويتيين، على أن يستمر العمل بالمحفظة لمدة 20 سنة قابلة للتجديد بقرار من مجلس الوزراء. وذكرت المذكرة الأيضاحية لجريدة «كويت اليوم» الرسمية أن أحكام القانون تسري على المشروعات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من القرار الصادر من الهيئة العامة للاستثمار بتاريخ 19/7/2014 وتساوي اوضاعها وفقا لأحكامه. ويتم بموجبه نقل العاملين الخاضعين للقرار المشار إليه من البنك الصناعي إلى الصندوق بذات مستوياتهم الوظيفية

خلال 3 سنوات قادمة

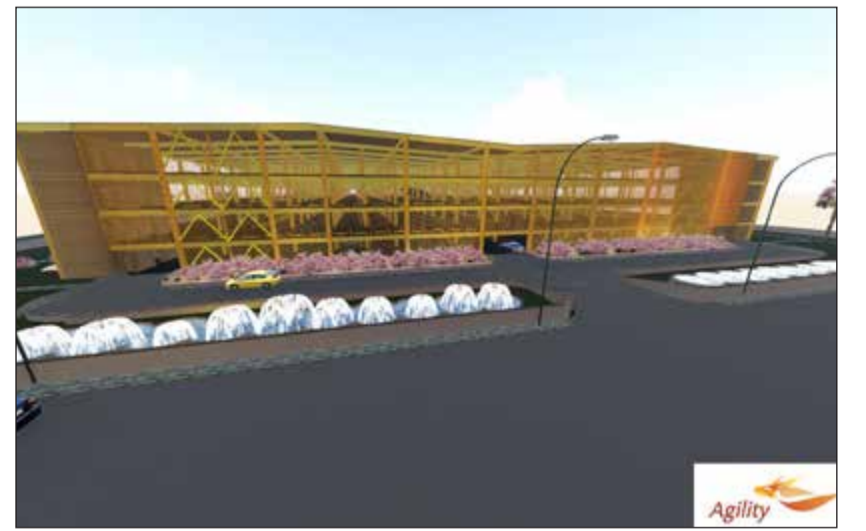
## «أجيلتي» تطرح مستودعات جديدة بمساحة 900 ألف متر مربع



مستودعات ضخمة تعزز «أجيلتي» طرحها خلال 3 سنوات مقبلة

بدأت أجيلتي للخدمات العقارية في تنفيذ خططها لتطوير مجموعة جديدة من المستودعات الحديثة على مدار 3 سنوات قادمة بمساحة كلية تقدر بـ 900 ألف متر مربع لتلبية الاحتياجات المتخصصة التي يطلبها عملاؤها في الكويت. وستتكون المستودعات الجديدة بحسب أوضاعها بين مخازن عادية ومكيفة ومبردة ومجمدة، سيتم بناؤها خصيصا بمواصفات حسب طلب العملاء، وأخرى كمستودعات بنظام التخزين للطرف الثاني تكون جاهزة للإيجار بأسعار تنافسية، أو مستودعات تخزينية بنظام الطرف الثالث لتقدم للعميل الخدمات اللوجيستية والتخزينية المتكاملة بأحدث الأنظمة التكنولوجية لإدارة المخزون وعمليات الجرد وحلول سلسلة الإمداد الأخرى.

وفي هذا السياق، قال الرئيس التنفيذي لأجيلتي للخدمات العقارية في الكويت والشرق الأوسط نادر سكين: «أثبتت أجيلتي على إيجاد الحلول التطويرية في التصميم والبناء سواء



مستودعات التخزين متعددة الطوابق التي تعزز الشركة طرحها

## أداء بورصة الكويت الـ 4 خليجيا

قال تقرير شركة بيان للاستثمار إن تراجع مؤشرات بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي، تزامن مع أداء ضعيف نسبيا على مستوى أداء أسواق الأسهم الخليجية الأخرى، فقد شغلت بورصة الكويت المرتبة الرابعة بين أسواق الأسهم الخليجية، وأنهى مؤشرها السعري تعاملات الأسبوع مسجلا تراجعا نسبته 0,31٪، في حين شغلت بورصة البحرين المرتبة الأولى بعد أن حقق مؤشرها نموا أسبوعيا بلغت نسبته 0,21٪، وتبعها السوق المالية السعودية في المرتبة الثانية بعد أن سجل مؤشر ارتفاعا نسبته 0,02٪. ولم تستطع بورصة الكويت مواصلة ارتفاعها الذي شهدته في نهاية الأسبوع قبل الماضي، لتنتهي تداولات الأسبوع مسجلة خسائر جماعية لمؤشراتها الثلاثة، حيث تراجع أداء المؤشر السعودي إلا أنه تمكن من المحافظة على مستوى الـ 21,11 ألف نقطة بالرغم من تذبذبه خلال جلسات

## تقرير الشال

# شراء سندات الدول النفطية ليس دليل ثقة باقتصاداتها

الكويت والسعودية

وقطر والأرجنتين

قروضها تشكل 37٪

من قروض العالم

في 2017

تدهور محتمل

لتصنيف الكويت

الاتماني في حال

استمر ضعف سوق

النفط لمدة طويلة

تطرق تقرير الشال الاقتصادي الي مقالة «كارمن راينهارت»، أستاذة النظام المالي العالمي في جامعة «هارفارد»، تحت عنوان «كيف تواجه صدمة النفط»، حيث حذرت من تمويل عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة، بالاقتراض، وتحديدًا بالدولار الأمريكي، قائلة «على قادة دول العجز النفطية، ألا يسروا الإقبال على تمويل قروضهم بأنه تصويت بالثقة على سياساتهم أو على اقتصاداتهم».

صلب المقالة كان حول فقدان أسعار النفط نحو 60٪ من مستوياتها بين عامي 2011 و2016، ومعها تحولت اقتصادات معظم

الدول النفطية من فائض مزدوج في الحساب الجاري وفي الموازنة، إلى عجز مزدوج. ولأن تلك الدول نفقاتها العامة بمستوى قريب من الانخفاض في إيراداتها، لجأت إلى تمويل العجز بالاقتراض، ويتوقع «بنك أميركا ميريل لنش» أن تكون حصة كل من السعودية والكويت وقطر والأرجنتين من كل قروض دول العالم في عام 2017، نحو 37٪، وسيكون الإقبال عليها كبيرا فقط لأن هناك سيولة كبيرة فائضة في النظام المالي العالمي، في زمن فيه أسعار الفائدة هابطة جدا.

الخطورة من وجهة

إنتاج دول النفط التقليدي، والثاني، احتمال انقراض اتفاق خفض الإنتاج بين دول النفط التقليدي. وفي تقديرنا، أن أفضل التوقعات على المدى المتوسط، تؤكد أنه في أحسن الأحوال ستبقى أسعار النفط فاقدة لنحو 60٪ من أعلى مستوى بلغته، وخطورة الاقتراض أو تسهيل الاحتياطيات كأمته في أن ضعف سوق النفط مستمر. وعليه، يصبح الاقتراض - أو التسهيل - مهما بلغت درجة نجاحه من زاوية الإقبال عليه، هو ترحيل خطر أزمة عجز مستدام، تكاليفه ستكون مضاعفة وربما غير محتملة في المستقبل.

نظر «راينهارت» تكمن في خطأ التقدير للمدى الزمني لضعف سوق النفط، فإن ثبت أن الضعف طويل الأمد، فإن تلك الدول ستعاني أزمة حقيقية قد تصل إلى تدهور تصنيفها الائتماني. ولأنها تقتصر بالدولار، ومعظمها ترتبط عملاتها بسعر صرف الدولار، فالضغط قد تدفع بعملاتها إلى الهبوط أو حتى التخفيض بما يضاهي من عيب ديونها في المستقبل. وتذكر عاملان مؤثران في ترجيح استمرار ضعف سوق النفط، الأول، هو ارتفاع قياسي لمنصات الحفر لإنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة لتبلغ أعلى مستوياتها منذ سبتمبر 2015 بما يعوض فاقد

## الكويت الأخيرة عربيا في بيئة الأعمال

المعلنين منذ بداية الألفية الحالية، أي تحسين الموقع التنافسي للكويت للتفوق في خدماتها كمرکز مالي ومركز تجاري. وما يثير القلق الشديد، هو أن استمرار التخلف في كل المؤشرات، بات هو القاعدة التي لم تعد تثير غضب أو حزن أو عبء، أو حتى خجل المسؤولين، وباتت الكويت التي كانت قدوة ومثالا، تبحت عن استثناءات نادرة وصغيرة ناجحة لتتبع في الاحتفال بها.

التي تحكم تصنيف الكويت، فاق ترتيب الكويت في 6 منها مستوى تصنيفها في الترتيب 102، أي جاء ترتيبها أعلى من 102، أسوأها كان إجراءات بداية الأعمال في الترتيب 173، ثم إجراءات المتاجرة عبر الحدود في الترتيب 157، ثم إجراءات الترخيص للبناء في الترتيب 144، ثم الحصول على تمويل في الترتيب 118، ثم الحصول على كهرباء في الترتيب 115. وكلها إجراءات ذات علاقة مباشرة بهدف التنمية

الإمارات الأولى بالمرتبة 24 على العالم ومتقدمة 8 مراكز عن ترتيبها في عام 2016 عندما كانت في المرتبة 34. وجاءت البحرين ثانية بالترتيب 63 بعد أن كانت بالترتيب 66 في عام 2016، وعمان ثالثة بالترتيب 66 بعد أن كانت بالترتيب 69، وتخلقت قطر إلى الترتيب 83 بعد أن كانت بالترتيب 74، وتقدمت السعودية إلى الترتيب 94 بعد أن كانت بالترتيب 96. وفي المؤشرات العشرة

الكويت بالترتيب 19، لأن تأسيس عمل جديد فيها يتطلب 61 يوم عمل و12 إجراء. أما مستوى بيئة ممارسة الأعمال العامة، ويحکمها 10 مؤشرات، فقد تخلت الكويت في عام 2017 إلى المركز 102 من أصل 190 دولة شملها التقرير، وكانت في المركز 98 في عام 2016، وذلك مخالف لكل أهداف خطط التنمية المتعاقبة. وفي إقليم الخليج، جاءت الكويت الأخيرة في البيئة العامة لممارسة الأعمال، بينما جاءت

بيئة ممارسة الأعمال عن عام 2017 الصادر عن البنك الدولي، يتفق في تصنيفه لتردي بيئة ممارسة الأعمال مع تقارير أخرى حول استشراف الفساد وغياب الشفافية واستمرار ضعف تنافسية الاقتصاد. ففي حصره لعدد الإجراءات وعدد الأيام اللازمة لبدء نشاط تجاري، تأتي الكويت الأخيرة عربيا، فمن أصل 19 دولة وبعضها دول فاشلة، جاءت

## فشل «الكويتية» لا يتعلق بمجلس إدارتها

لا يتعلق بمجلس إدارة أو وزير، فالبلد لا يكاد يخرج من أزمة حتى تلد أخرى، ومن المؤكد أن هناك فراغا كبيرا يخلق تواضع قدرة الإدارة العامة، وعلاجه ليس بنشر الخصومات واستهلاك ما تبقى من قدرات بشرية في مشاريع أزمات يصنعها بكفاءة غياب كفاءة الإدارة العامة، العلاج حتما هو بمواجهة مصدر تلك الأزمات وليس أعراضها، أي إصلاح جرحي للإدارة العامة للبلد.

مشروع الإدارة السياسية لشركة طيران سبق تجربته وفشل، وأن خيار الإدارة سوف يصبح، إما الاستجابة لضغوط السياسيين والناقدين وربما الفاسدين في التوظيف والإفادة من الخدمات، أو مقاومة الضغوط بما يترتب عليه من زرع الأزمات في طريقة دفعه للاستقالة أو الإقالة ومن الواضح أن نموذج العمل لم ينجح، ولن ينجح، والخلاصة، أن ما يحدث

مشروعات رديئة للسياسة التجارية، وما يتطلبه من بنى تحتية وخدمات متفوقة للطيران المدني. والثاني، نموذج عمل شركات الطيران الخاصة، حركة الأساس تعظيم الربحية، وذلك يتطلب هندسة مالية مختلفة من ناحية الحجم والوجهات والتكاليف ورأس المال إلى القروض أسوة بشركات الطيران التجارية المماثلة.

الفساد ومجلسين للأمة. وقد ذكرنا سابقا أن نموذج عمل شركة الخطوط الجوية الكويتية نموذج فشل بالتجربة، وسيفشل في المستقبل، رغم أننا لا نشك بقدرة أو أمانة الإدارة، ولكن، خيار نموذج عمل الشركة الناجح ينحصر في اتجاهين، الأول، أن يكون جزءا من مشروع دولة ترغب في التحول إلى محطة سفر تصل الغرب بالشرق بما يتطلبه من

قال تقرير «الشال» إن الأسبوع قبل الفائت، لم يتم التجديد لمجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية، ليصبح ثاني مجلس إدارة يتغير في 4 سنوات ونصف السنة، وبدأ مجلس إدارة ثالث حقبة جديدة، وبات من شبه المؤكد أن تدخل البلاد حقبة من التحقيق والخصومة السياسية، وربما قضايا قضائية أسوء لما حدث في البورصة وهيئة أسواق المال وهيئة مكافحة

## 1,6 مليار دينار أرباح 173 شركة في 2016

التمويل الكويتي» في المرتبة الثالثة بنحو 165,2 مليون دينار. وعلى النقيض، حققت 10 شركات أعلى خسائر مطلقة بنحو 163,3 مليون دينار، وضمنها حققت شركة «مجموعة صناعات الوطنية» أعلى مستوى للخسائر بنحو 24,2 مليون دينار، وتالها شركة «مركز سلطان للمواد الغذائية» بنحو 24,1 مليون دينار.

شركة انخفضت ربحيتها. وفي قائمة أعلى الشركات الربحية، حققت عشر شركات قيادية أعلى قيمة أرباح بنحو 1,12 مليار دينار، أو 66,6٪ من إجمالي الأرباح المطلقة، تصدرها «بنك الكويت الوطني» بنحو 295,2 مليون دينار، وجاء «البنك الأهلي المتحد -البحرين-» في المرتبة الثانية بنحو 172,7 مليون دينار، و«بيت

مستوى أرباحها، وانخفضت خسائر 13 شركة أو تحولت إلى الربحية، أي أن 54٪ من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدما في الأداء، وهي نفس عدد الشركات الربحية لنفس العينة في 2015. وبلغ عدد الشركات الخاسرة في العامين 79 شركة، تتضمن في العام الماضي 19 شركة انتقلت من الربحية إلى الخسائر، و60

بنفس مستوى الربحية في سنة ضعيفة الأداء انخفض فيها مستوى السهولة ومعها أسعار الأصول، بظل ما تحقق أمرا طيبا، علما بأن قررا قد تحقق، فالشركات الجيدة حسنت أدائها على حساب شركات ليست بنفس مستوى الجودة. وبلغ عدد الشركات الربحية، 94 شركة، ومن ضمنها زادت 81 شركة

## الكويت الأخيرة خليجيا في تنافسية السياحة

الدولة	التصنيف
الإمارات	29
قطر	47
البحرين	60
السعودية	63
المغرب	65
عمان	66
مصر	74
الأردن	75
تونس	87
لبنان	96
الكويت	100
الجزائر	118
اليمن	136

يوجد نهج واحد يمكن اتباعه يناسب جميع البلدان، فيبعض البلدان قد تواجه صعوبة أكبر في تحقيق تنمية في قطاع السياحة بسبب ظروفها الاقتصادية أو الجغرافية، في حين قد لا تمتلك بعض البلدان الأخرى موارد طبيعية أو ثقافية فريدة. ومع ذلك يظهر تقرير هذا العام أن العديد من البلدان حول العالم قد تمكنت من إحداث تغييرات في سياساتها جعلتها أكثر قدرة على المنافسة.

مجلس التعاون الخليجي، في حين احتلت إسبانيا المرتبة الأولى والإمارات الـ 29 والسعودية الـ 63 من بين الدول الصديقة للسياحة على مستوى العالم. وقد نجحت هذه البلدان في خلق بيئة مناسبة للسفر والسياحة من أجل تبسيط السفر إليها، وقامت بتعزيز تراثها الطبيعي والثقافي لضمان تقديم تجربة رائعة للوافدين. ورغم نجاح هذه البلدان في تحقيق ذلك إلا أنه لا

أسهم قطاع السفر والسياحة في الاقتصاد العالمي بـ 7,6 تريليونات دولار عام 2016، أي ما يمثل 10,2٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وأسهم القطاع في توفير 292 مليون فرصة عمل، ما يعني أن 1 من بين 10 أشخاص يعمل في هذا القطاع، كما زادت أعداد الوافدين الدوليين زيادة هائلة لتصل إلى 1,2 مليار عام 2016، أي بزيادة قدرها 46 مليون وأقد عن عام 2015.

ومن المتوقع أن تزداد هذه الأرقام في العقد المقبل، ما يمنح أملا للبلدان في تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل، وتعزيز التنمية الوطنية والإقليمية. ويقوم المنتدى الاقتصادي العالمي كل عام بتحديد أكثر الدول الصديقة للسياحة، من خلال تصنيف القدرة التنافسية للسفر والسياحة في 136 دولة، حيث احتلت الكويت المراتب الأخيرة في تنافسية السفر والسياحة وجاءت في المرتبة 100 عالميا والأخيرة على مستوى دول

**الهيئة العامة للصناعة**

**إعلان من الهيئة العامة للصناعة**

**السادة/ أصحاب المنشآت الصناعية المرخصة من قبل الهيئة**

في إطار الجهود المبذولة لتنمية النشاط الصناعي في البلاد والنهوض به والإشراف عليه، فإن الهيئة العامة للصناعة بصدد البدء في إجراء أعمال المسح الميداني للمنشآت الصناعية، بهدف التعرف على طبيعة أداء المنشآت وتحديث قاعدة بياناتها، بما يسهم في تيسير المعاملات الخاصة بها، وذلك عن طريق تعبئة الاستمارة الإلكترونية المرفجة على الموقع الإلكتروني الخاص بالهيئة العامة للصناعة (www.pai.gov.kw).

لذا يرجى من أصحاب المنشآت الصناعية المرخصة من قبل الهيئة التأكيد على الموظفين المختصين لديهم لإتمام هذه العملية، والتعاون التام مع مشرفي المسح الصناعي في تحصيل جميع البيانات المطلوبة.

في حالة أي استفسار يرجى مراجعة إدارة التخطيط الصناعي قسم البحوث الصناعية - الدور الثالث أو الاتصال على الهاتف:

25302258 - 25302212 - 25302080  
25302081 - 25302087